إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الإقتصادي

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

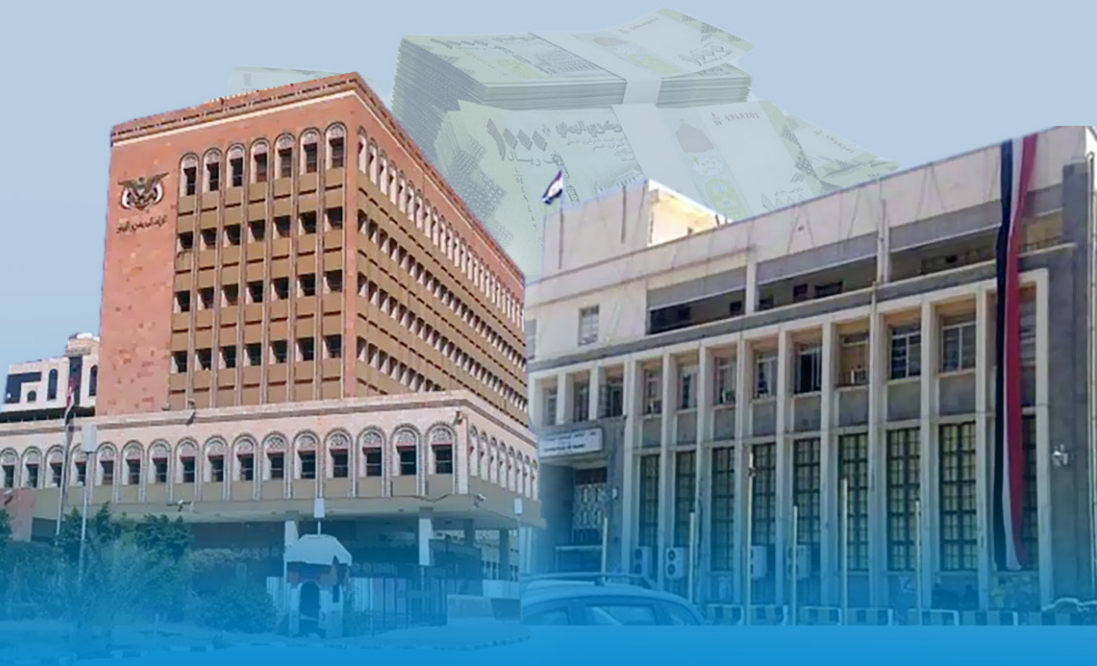

تقرير عن

حركة التحويلات المالية في اليمن ومحاولات السيطرة على الفوضى

نوفمبر 2024م

تقرير عن

حركة التحويلات المالية في اليمن ومحاولات السيطرة على الفوضى!

نوفمبر 2024 م

صادر عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية
بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المحتويات

- مقدمة 4
- حركة الحوالات المالية بين مناطق الحكومة الشرعية ومناطق جماعة الحوثي 5
- التحويلات المالية ضمن الشبكة الموحدة في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية 7
- التحويلات الخارجية إلى اليمن: قيود إضافية ! 8
- الحوالات الخارجية إلى مناطق سيطرة الحكومة الشرعية 9
- الحوالات الخارجية الواردة إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي 10
- خلاصة 11

مقدمة:

تمثل التحويلات المالية أهمية كبيرة للمواطنين في اليمن، وزادت أهميتها مع اندلاع الحرب التي تشهدها اليمن منذ عشرة أعوام حيث أصبح المواطنين بحاجة ماسة للتحويلات سواء الداخلية أو تلك التي تأتي من الخارج لسد الاحتياجات الأساسية. ويعتمد المواطنون في اليمن بدرجة رئيسية على شركات الصرافة في تحويل تلك الأموال نظرًا لبساطة أنظمتها وسهولة التعامل معها، لكن ومع بدء الانقسام النقدي بين مناطق سيطرة الحكومة اليمنية " المعترف بها دوليا " ومناطق سيطرة جماعة الحوثي " أنصار الله " شهدت التحويلات تعقيدات عديدة لاسيما عقب تفاوت سعر العملتين المتداولتين لدى الطرفين.

نحاول في هذا التقرير التعرف على طبيعة التحويلات المالية التي تجري بين المواطنين اليمنيين عبر شركات الصرافة والقطاع المصرفي، والمعوقات التي نشأت جراء الانقسام النقدي والقرارات المزدوجة التي يجري اتخاذها من قبل البنك المركزي في عدن أو البنك المركزي في صنعاء، وما تفرضها متطلبات حركة تدفع الأموال وتدهور سعر الصرف والكتلة النقدية لدى كل طرف.

حركة الحوالات المالية بين مناطق الحكومة الشرعية ومناطق جماعة الحوثي:

تراجعت نسبة التحويلات المالية بالريال اليمني بين مناطق الحكومة ومناطق سيطرة الحوثي بصورة ملفتة جراء اتساع الهوة الكبيرة في سعر صرف الريال اليمني في صنعاء وعدن، حيث تجاوز سعر الريال اليمني ألفي ريال للدولار الواحد في حين يبلغ سعر الدولار الواحد " 535 " ريال عملة قديمة، وهي العملة المتداولة في مناطق سيطرة الحوثيين عقب منعهم تداول العملة الجديدة الصادرة عن البنك المركزي في عدن عام ٢٠١٨م.

تقتصر التحويلات المالية الداخلية بين مناطق الطرفين على شركات الصرافة والبنوك التي لديها فروع في عدن وصنعاء، وفي حين تستحوذ شركات الصرافة باستثناء بنك الكريمي على الحصة الأكبر للتحويلات التي يستخدمها المواطنون؛ وصلت عمولة التحويل من عدن إلى صنعاء بالريال اليمني إلى أكثر من 270 بالمئة. أي أن المواطن الذي يريد تحويل مائة ألف ريال يمني عملة جديدة، لكي يتسلمها متلقي الحوالي مائة الف ريال بالعملة القديمة في مناطق سيطرة الحوثيين فإنه سيدفع مبلغ "370" ألف ريال " طبعة جديدة "حيث تقوم شركات الصرافة بمصارفتها إلى عملة أجنبية وتحويلها كعملة أجنبية " دولار أو سعودي " وفي الجهة المقابلة يتم مصارفتها من العملة الأجنبية إلى الريال القديم وتسلم مائة الف ريال طبعة قديمة.

بالمقابل فإن المواطن الذي يقوم بتحويل مبلغ مائة ألف ريال " عملة قديمة" من مناطق سيطرة الحوثيين إلى مناطق سيطرة الحكومة يدفع 700 ريال "طبعة قديمة " كعمولة تحويل ويتم استلامها من قبل المستفيد، مائة الف ريال عملة جديدة؛ نظراً لأن الطبعتين القديمة والجديدة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية يتم التعامل معها على أنها عملة واحدة.

ونظرًا لذلك فقد تراجعت نسبة التحويلات بالريال اليمني بصورة كبيرة حيث باتت معظم التحويلات تتم بين مناطق الطرفين بالعملات الأجنبية سواء الريال السعودي أو الدولار الأمريكي.

معظم التحويلات المالية تجري خارج إطار الشركة الموحدة التي أعلن عنها البنك المركزي اليمني في عدن وبدأ بالتعامل معها كشبكة تحويلات رئيسية. ويستخدم المواطنون شبكات التحويلات المستقلة لتحويل الأموال.

وتختلف نسبة العمولة للتحويلات للعملة الأجنبية بين المنطقتين حيث تبلغ نسبة التحويل من مناطق سيطرة الحوثيين إلى مناطق سيطرة الحكومة 500 ريال يمني عملة قديمة لكل الف ريال سعودي أي 3.5 ريال سعودي وتقدر بـ 0.3 بالمئة من مبلغ التحويل.

في حين عند تحويل مبلغ وقدره ألف ريال سعودي من مناطق سيطرة الحكومة اليمنية إلى مناطق سيطرة الحوثيين تبلغ العمولة ألف ريال بالعملة الجديدة أي ريالين سعودي وتقدر بـ 0.2 بالمئة من المبلغ الذي تم تحويله.

وتسير عملية التحويلات المالية في مناطق سيطرة الحوثي بصورة طبيعية بين الشبكات المالية التابعة للبنوك وشركات الصرافة المتواجدة في مناطق سيطرتها حيث إنه عند تحويل مبلغ خمسين الف ريال " عملة قديمة" ضمن مناطق سيطرة جماعة الحوثي فإن عمولة التحويل تبلغ 500 ريال " عملة قديمة" ونفس العمولة تنطبق عند تحويل ألف ريال سعودي.

ونظرًا لوجود شحة في السيولة النقدية من العملية المحلية " الطبعة القديمة " وأيضا شحة في العملة الأجنبية الدولار، لجأت سلطات البنك المركزي الخاضعة لسطات الحوثيين بصنعاء لفرض استلام الحوالات بالريال السعودي بدلاً عن الدولار.

وبدأت جماعة الحوثي في الأشهر الأخيرة خطوات عملية لإنشاء شبكة موحدة لتحويل الأموال في مناطق سيطرتها أسوة بالشبكة التي قام بإنشائها البنك المركزي اليمني في عدن وفرضت على شركات الصرافة الدخول في هذه الشبكة بنسب موحدة في السوق (5.6). ومن المتوقع إعلان الشبكة في بداية العام القادم 2025م.

ويواجه السوق اليمني في المرحلة الراهنة حالة من الانكماش والركود هي الأخطر منذ بدء الحرب التي تشهدها اليمن جراء العديد من السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة. وتواجه البنوك وشركات الصرافة صعوبة في توفير مبالغ مالية كبيرة بالعملة الصعبة للوفاء بالالتزامات تجاه العملاء.

التحويلات المالية ضمن الشبكة الموحدة في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية:

في العام 2020م، اتخذ البنك المركزي في عدن قرارًا بتوقيف العمل بشبكات التحويلات المالية القائمة وإنشاء شبكة موحدة للتحويلات المالية، في سياق الجهود التي يبذلها البنك المركزي اليمني للحد من الاضطرابات في سعر العملة وتفاقم حدة المضاربات بالعملة التي يشهدها القطاع المصرفي، وذلك من خلال توحيد أنشطة الشبكات المتعددة للتحويلات المالية في قناة واحدة تعمل تحت إشرافه المباشر، وتساهم في الحد من التحويلات المالية غير المشروعة (تمويل الإرهاب وعمليات غسل الأموال).

وتتكون الشبكة الموحدة من 47 شركة صرافة مرخصة للعمل في اليمن، حيث جرت خطوات تأسيسها بإشراف ومساندة من البنك المركزي في اليمن . وتقوم الشركة بعملياتها المصرفية في نطاق سيطرة الحكومة الشرعية فقط لأن البنك المركزي في صنعاء حظر التعامل مع هذه الشبكة وبالتالي اقتصر عملها في مناطق الحكومة الشرعية فقط، كما أنها تتولى عمليات التحويلات المالية للمواطنين داخل اليمن وضمن مناطق الحكومة الشرعية فقط.

وفي ذات السياق استمرت العديد من شركات الصرافة المحلية والبنوك باستقبال وإرسال الحوالات المالية للمواطنين من خلال شبكاتها المالية المستقلة خارج إطار الشبكة، وهذا يعكس حالة من الاختلالات في السوق المصرفية اليمنية حيث ما تزال العديد من شركات الصرافة تدير كتلة نقدية ضخمة خارج الإطار المؤسسي الذي كان يراهن عليه البنك المركزي من خلال إنشاء الشبكة الموحدة.

ويعزا سبب عدم التزام بعض البنوك وشركات الصرافة بالشبكة الموحدة إلى إجبار جماعة الحوثي للبنوك وشركات الصرافة العاملة في مناطقها على عدم التعامل بالشبكة الموحدة التي أعلنها البنك المركزي في عدن.

UNMoney
الشبكة الموحدة للأموال

التحويلات الخارجية إلى اليمن: قيود إضافية !

مع اندلاع الحرب في اليمن وتداعياتها على الوضع الاقتصادي والمالي في اليمن، فرضت العديد من القيود على القطاع المصرفي اليمني والتي حدت بصورة لافتة من سهوله وصوله إلى النظام المالي العالمي، وفاقم من تلك المشكلة القرارات التي تصدر بين فترة وأخرى لإدراج بعض شركات الصرافة والافراد والمنشئات في قوائم ممولي الإرهاب.

وساهمت تلك المتغيرات في وضع العديد من القيود على التحويلات المالية القادمة إلى اليمن ومن اليمن إلى الخارج، وواجهت البنوك المحلية صعوبة كبيرة في التعامل مع البنوك المراسلة مع تصاعد حدة المحاذير المرتبطة بتلك التحويلات القادمة إلى اليمن.

وسوف نستعرض هنا طبيعة الوضع المرتبط في بالتحويلات الخارجية إلى اليمن في كلا الجانبين: مناطق الحكومة، والمناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.

الحوالات الخارجية إلى مناطق سيطرة الحكومة الشرعية:

تتسم عملية التحويلات الخارجية الواردة إلى مناطق الحكومة اليمنية " المعترف بها دوليا " بنوع من السلاسة النسبية إذ تسير بصورة طبيعية عبر السويفت إذا كانت لجهات أو كيانات معينة أو عبر عدة أنظمة مالية عالمية مثل الويستريونيون أو الموني جرام أو الشيفت وغيرها، إذا كانت هذه الحوالات للأفراد، مع وجود تعقيدات في بعض التحويلات التي تصل متأخرة أو يتم إرجاعها لمصدري الحوالات في الخارج.

ونظرًا لشحة وجود الدولار في السوق فإن بعض شركات الصرافة والبنوك تقوم بتسليم الحوالات الخارجية بالريال السعودي بدلا عن الدولار حيث يتم عمل مصارفة للمبالغ المحولة إلى العملة السعودية أو العملية المحلية " الريال ".

وتلتزم بعض البنوك المحلية العاملة في اليمن في مناطق سيطرة الحكومة بتسليم الحوالات الواردة من الخارج بالدولار الأمريكي، لاسيما البنوك الكبيرة والتي تمتلك سيولة كافية من العملة الصعبة " الدولار، والسعودي " وبالنسبة للتحويلات من داخل اليمن إلى خارجها فهي تعمل بنفس طريقة التحويل الخارجي الى اليمن.

الحوالات الخارجية الواردة إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي:

رغم المخاوف التي أصيب بها المواطنين جراء قرارات البنك المركزي خلال النصف الأول من العام الجاري بوقف السويفت عن البنوك الرئيسية التي يطالبها للانتقال إلى العاصمة المؤقتة عدن، وما يمكن أن تسببه من تعقيدات كبيرة لعمليات تحويلات الأموال من الخارج إلا أن تلك المخاوف تبددت مع تراجع البنك المركزي في عدن عن تلك القرارات، والعودة للوضع السابق حيث ما تزال البنوك في مناطق سيطرة جماعة الحوثي تتبع ذات الأنظمة المالية العالمية التي يعمل بها في مناطق سيطرة الحكومة.

وتقوم البنوك المحلية وشركات الصرافة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي بصورة طبيعية في استقبال الحوالات المالية الخارجية بشكل طبيعي، مع وجود معوقات تتعلق بشحة السيولة للنقد الأجنبي لاسيما الدولار الأمريكي؛ إذ أصدر البنك المركزي في صنعاء مؤخرًا تعميماً يقضي بتسليم الحوالات الخارجية بالريال السعودي أو ما يعادلها بالريال اليمني " عملة قديمة".

وتعاني العديد من البنوك من شحة السيولة حيث تمتنع بعض البنوك عن تسليم الحوالات الخارجية بالريال السعودي وتقوم بمصارفتها بالعملية المحلية " الريال القديم " .

خلاصة:

تضاف المعوقات التي يواجهها المواطن اليمني في التحويلات المالية داخل اليمن وكذلك من وإلى الخارج إلى السجل الحافل بالتحديات التي نتجت عن الحرب الراهنة التي تشهدها اليمن، وتمثل هذه المعضلة هاجسًا يوميًا لملايين اليمنيين الذين يعتمدون بصورة رئيسية على تحويلات أهاليهم سواء داخل اليمن أو خارجها.

والمؤسف أن هذه المشكلة ستبقى قائمة طالما استمرت حالة الانقسام النقدي وتدهور العملة والتردي الاقتصادي المتصاعد.

ومن المهم الإشارة إلى محاولات إيجابية تقوم بها بعض المصارف والبنوك اليمنية في محاولة التخفيف من التحديات عبر استخدام التقنيات الحديثة، لكن ذلك يصطدم أيضا بتحديات تدهور العملة واستمرار الانقسام في القطاع المصرفي.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 249306